ECA/SRO-NA/ICSOE/40/3

Distr.: General
25 August 2025

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

الدورة الأربعون

الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والتكنولوجيا في شمال أفريقيا

مذكرة مفاهيمية

A.25-00832 (A)

أولا– معلومات أساسية

١– تتولى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، بوصفها هيئة تداولية نظامية، مسؤولية تقديم التوجيه الاستراتيجي لأنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وتجتمع في دورة سنوية للنظر في التقرير المتعلق بأنشطة المكتب وفي النتائج التي حققها، إلى جانب برنامج عمله وتوجهاته الاستراتيجية ذات الصلة بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا. وتعد هذه الدورة أيضا منتدى لخبراء رفيعي المستوى من الهيئات الحكومية والباحثين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة لتقييم ومناقشة تطورات التي تشهدها الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، وتقديم توصيات بشأن سبل تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وتعميق التكامل الإقليمي.

٢– وفي هذا السياق، ستتناول الدورة الأربعين للجنة الموضوع التالي: ''تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والتكنولوجيا في شمال أفريقيا''.

٣– تشكل تعبئة الموارد المحلية العمود الفقري للاستقلال المالي لبلد ما وقدرته على رسم مسار إنمائي يتميز بالقدرة على الصمود. وبتسخير الموارد المالية المحلية على نحو فعال من خلال نظم ضريبية فعالة والادخار العام والإنفاق العام، يمكن للبلدان تعزيز قدرتها على تمويل الخدمات العامة الأساسية والاستثمارات الاستراتيجية على المدى الطويل دون الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي.

٤– ويقلل وجود قاعدة إيرادات محلية قوية من التعرض لتقلبات المساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر ودورات الديون السيادية، وهو ما يتيح مزيدا من الاستقرار في التخطيط الاقتصادي. كما أن تعبئة الموارد المحلية أولويةٌ أساسية في خطة عام ٢٠٣٠، التي التزم بموجبها المجتمع الدولي بتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي للبلدان النامية، وذلك لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك بناءَ قدرات البلدان النامية بناءً محدَّد الأهداف لتحديث النظم الضريبية والاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتحسين حوكمة البيانات.

٥– وبالإضافة إلى ذلك، أكد المجتمع الدولي في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، أن تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بصورة فعالة يقعان في صلب السعي المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، وتحديدا في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عقد في إشبيلية، إسبانيا، في تموز/يوليه ٢٠٢٥، جرى التركيز بشدة على تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوصفها حجر الزاوية في التنمية المستدامة. وتمثلت إحدى نتائجه الرئيسية في تجديد الالتزام العالمي بتعزيز النُظم المالية الوطنية، لا سيما من خلال إدخال إصلاحات على الضريبية التصاعدية، ورقمنة إدارة الإيرادات، وتحسين إدارة المالية العامة. وتعهدت البلدان بمواءمة ميزانياتها مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك باستخدام أدوات مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وتوسيع أوعيتها الضريبية من خلال إدماج القطاعات غير الرسمية وفرض ضرائب على أصحاب الدخل الصافي المرتفع بشكل أكثر فعالية. كما دعت إلى ترشيد الإعانات غير الفعالة، لا سيما في مجال الوقود الأحفوري، وشجعت على اعتماد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني والشفافية المالية لضمان التخصيص العادل للموارد.

ثانيا– تعبئة الموارد المحلية في شمال أفريقيا

٦– لقد أحرزت كافة بلدان شمال أفريقيا تقدما في جهودها لتعبئة الموارد المحلية، ولكن بدرجات متفاوتة.

ألف- الجزائر

٧- تعكس استراتيجية تعبئة الموارد المحلية في الجزائر صورة اقتصاد البلاد الذي تهيمن عليه المحروقات والجهود المستمرة لتنويع مصادر الإيرادات المالية. وبينما لا يزال النفط والغاز يمثلان أكثر من نصف الدخل الحكومي، شرعت البلاد في سلسلة من الإصلاحات لتحديث إدارتها الضريبية، ورقمنة نظم المالية العامة، وإرساء الأساس لحوكمة مالية أشمل للجميع وأكثر استدامة.

٨- وتعد الإصلاحات الضريبية محورا رئيسيا في خطة عصرنة المالية العامة في الجزائر. فقد اتخذت الحكومة تدابير لتبسيط القوانين الضريبية وتقليص الإعفاءات وتحسين الامتثال. وقامت الإدارة العامة للضرائب بتوسيع شبكة المراكز الضريبية التابعة لها وإطلاق منصة الضرائب الرقمية 'جباية تيك'، التي تتيح الإقرار الضريبي والدفع وتحديد هوية دافعي الضرائب، وذلك عن بعد. وتهدف هذه الإصلاحات إلى زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية، التي لا تزال منخفضة نسبيا مقارنة بالنظراء الإقليميين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، من بينها وجود قطاع غير رسمي كبير، وثقة دافعي الضرائب المحدودة في الحكومة، ومقاومة التغيير على المستوى المؤسسي.

٩- وبرزت الرقمنة كأداة يمكنها إحداث التحول في إدارة المالية العامة للبلاد. وتم إطلاق منصات لتشغيل الإجراءات الجمركية والضريبية آليا وتعزيز الشفافية والحد من الفساد. وتسمح بوابة 'طابِعُكم' للمواطنين بشراء الطوابع الجبائية عبر الإنترنت، بينما تسهل منصة أخرى التعريف الضريبي الإلكتروني من خلال استخدام رقم التعريف الضريبي. وقد أدت هذه المبادرات إلى تحسين تقديم الخدمات والامتثال، لكن الفجوات الكامنة في الثقافة الرقمية والبنية التحتية والأمن السيبراني لا تزال عوائق كبيرة أمام تنفيذها تنفيذا كاملا.

١٠- وتجري حاليا إصلاحات في إدارة المالية العامة لتعزيز شفافية الميزانية وتتبُّع الإنفاق. واعتمدت الجزائر ميزنةً مبنيةً على الأداء، وهي تعمل على دمج تحليل مخاطر المالية العامة في تخطيطها متوسط المدى. وتعمل وزارة المالية على تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية. ورغم هذه الجهود، لا تزال النظم المالية دون الوطنية ضعيفة، ولا تزال إصلاحات حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة في مراحلها الأولى.

١١- وتشكل محدودية الوساطة المالية وقلة ثقة الجمهور في المؤسسات المصرفية عائقا أمام تعبئة المدخرات. ويبقى قطاعا المعاشات التقاعدية والتأمين في البلاد دون المستوى المطلوب، ومعدلات ادخار الأسر متواضعة. وتعكف الحكومة حاليا على استكشاف أدوات التمويل الإسلامي التي تتماشى مع أعراف البلاد، والحلول المصرفية القائمة على الأجهزة المحمولة لتوسيع نطاق الوصول إلى المدخرات.

باء- مصر

١٢- لقد خطت مصر خطوات كبيرة في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بفضل خطة إصلاح شاملة تدمج بين تحديث النظام الضريبي والتحول الرقمي وتعبئة المدخرات وتطوير أسواق رأس المال وتحسين إدارة المالية العامة. وتؤدي هذه الجهود دورا محوريا في تحقيق الأهداف الأوسع التي تسعى إليها البلاد، والمتمثلة في الاستدامة المالية وقدرة الاقتصاد على الصمود والنمو الشامل للجميع.

١٣- وتعد الإصلاحات الضريبية بمثابة حجر الزاوية في استراتيجية المالية العامة في مصر. فقد أطلقت الحكومة استراتيجية متوسطة المدى تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧. كما تفرض

هذه الإصلاحات استخدام الفواتير والإيصالات الإلكترونية على الأفراد والشركات على حد سواء، وذلك بهدف مواءمة النظام الضريبي المصري مع المعايير الدولية والحد من الثغرات التي كانت تعيق الامتثال في السابق.

١٤- وأفضت الرقمنة إلى تحول في إدارة الضرائب ونظام المالية العامة في البلاد. فقد جعلت وزارة المالية عمل مصلحة الضرائب المصرية يسير آليا، وقامت بإطلاق منصات مدعومة بالذكاء الاصطناعي وأنظمة الحوسبة السحابية لتبسيط عمليات الإقرار الضريبي والدفع والتدقيق. وقد عززت هذه الأدوات الرقمية الشفافية وقللت من الفساد وحسَّنت التزام دافعي الضرائب.

١٥- وركزت الإصلاحات التي أجريت على إدارة المالية العامة على تحسين تنفيذ الميزانية، وتتبع النفقات، والقدرة على تحمل الديون. واعتمدت مصر الميزنة المبنية على الأداء، وهي تعمل على توسيع نظامها المتكامل الخاص بإدارة المعلومات المالية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الانضباط المالي وضمان تخصيص الموارد العامة بكفاءة وإنصاف.

١٦- ويجري العمل على تعبئة المدخرات من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتنفيذ إصلاحات مؤسسية. وقد وسَّع القطاع المصرفي من إمكانية الوصول إلى منتجات الادخار، لا سيما من خلال حلول الخدمات المصرفية باستخدام الأجهزة المحمولة، والمنصات التي تستخدم تقنيات ابتكارية لتقديم الخدمات المالية. ويجري حاليا إدخال إصلاحات على نظامي المعاشات التقاعدية والتأمين بهدف توجيه المدخرات طويلة المدى إلى استثمارات منتجة.

١٧- وقد تسارعت وتيرة التطور الذي التي تشهده سوق رأس المال في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٢٠، أصدرت مصر أول سند أخضر سيادي في المنطقة دون الإقليمية، حيث جمعت ٧٥٠ مليون دولار لاستثمارها في مشاريع البنية التحتية المراعية للاعتبارات المناخية.[١] وتعمل الحكومة حاليا على تعميق سوق السندات المحلية واجتذاب المستثمرين المؤسسيين. وتشكل هذه الجهود جزءا من استراتيجية أوسع لتنويع مصادر التمويل ودعم التنمية المستدامة.

جيم- ليبيا

١٨- يعكس المشهد المالي في ليبيا ثروتها الواسعة من المحروقات والانقسام السياسي الذي طال أمده. وبينما لا تزال عائدات النفط تهيمن على المالية العامة، حيث تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الدخل الحكومي، تواجه البلاد تحديات ملحة في تنويع قاعدة إيراداتها، وتحديث المؤسسات المالية، وبناء نظمٍ لتعبئة الموارد المحلية تكون شاملة للجميع وشفافة.

١٩- واكتسبت الإصلاحات الضريبية في ليبيا شيئا من الزخم. فقد أطلقت مصلحة الضرائب الليبية خارطة طريق لعصرنة عملياتها وإيجاد حل متكامل لإدارة الضرائب. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين عملية تسجيل دافعي الضرائب وتبسيط الإجراءات وتعزيز الامتثال. غير أن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال أقل من ٥ في المائة،[٢] وهو ما يبيّن المساهمة المحدودة للضرائب غير النفطية وهيمنة النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

٢٠- وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدأت المؤسسة الليبية للاستثمار في إنشاء وتشغيل منصات رقمية للإقرارات الضريبية والتصاريح الجمركية، مدعومة بدورات تدريبية في مجال تحليل البيانات وهندسة تكنولوجيا المعلومات. وقد صُمّمت هذه المبادرات لزيادة الشفافية وتبسيط أساليب العمل وتعزيز ثقافة الامتثال الطوعي. لكن فجوات الربط بشبكات الاتصال والقدرة المؤسسية المحدودة تشكل عقبات كبيرة أمام التنفيذ الشامل لتلك المبادرات.

---

(١) World Bank, *Egypt: The First Sovereign Green Bond in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C., 2022).

(٢) International Monetary Fund (IMF), "Libya: 2025 article IV consultation - press release; and staff report", Country Report, No. 148/25 (Washington, D.C., 2025).

٢١- وتبذل ليبيا جهودا لإصلاح إدارة المالية العامة، حيث تعمل وزارة المالية على وضع إطار مالي على المدى المتوسط وتحسين تحليل مخاطر المالية العامة. ويكتسي تعزيز التنسيق بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات المالية أمرا بالغ الأهمية لاستعادة مصداقية السياسات العامة.

٢٢- ولا تزال محدودية الوساطة المالية وقلة ثقة الجمهور في المؤسسات المصرفية تشكل عائقا أمام تعبئة المدخرات. كما أدى الحظر المفروض على المنتجات القائمة على الفائدة إلى تقييد أدوات الادخار التقليدية، وهو ما أدى إلى دعوات لتطوير أدوات التمويل الإسلامي التي تتماشى مع السياق القانوني والثقافي للبلاد. ويعد توسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية بواسطة الأجهزة المحمولة خطوة أساسية في بناء نظام مالي أكثر شمولا للجميع.

٢٣- ولا يزال تطوير سوق رأس المال في مراحله الأولى. فليبيا تفتقر إلى سوق سندات محلية حقيقية، كما أن صناديق المعاشات التقاعدية غير مستغلة بشكل كاف كمصادر للاستثمار على المدى الطويل. وتعمل المؤسسة الليبية للاستثمار، التي تدير الصندوق السيادي للبلاد، بدرجة محدودة من الشفافية والمساءلة. ومن شأن إصلاح حوكمة هذه المؤسسة وربط عملياتها باستراتيجية مالية متماسكة للاقتصاد الكلي إطلاق العنان لرأسمال محلي كبير يمكن استثماره في البنية التحتية وتحسين التنويع الاقتصادي.

٢٤- ويجب أن توازن استراتيجية تعبئة الموارد المحلية بين الاستقرار على المدى القصير والتحول على المدى الطويل. ويعد تنويع مصادر الإيرادات ورقمنة نُظم المالية العامة وبناء القدرات المؤسسية شرطا ضروريا للحد من الاعتماد على النفط وتعزيز النمو الشامل للجميع. وسيكون استمرار الدعم الدولي والمصالحة السياسية ووجود رؤية اقتصادية واضحة من الأمور الحيوية للحفاظ على زخم الإصلاح.

دال- موريتانيا

٢٥- لقد أحرزت موريتانيا تقدما ملحوظا في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وذلك بفضل خطة إصلاح قوية تهدف إلى تحسين استدامتها المالية، وتوسيع قاعدة الإيرادات غير المرتبطة بالصناعات الاستخراجية، وعصرنة مؤسسات المالية العامة. ورغم المعوقات الهيكلية ومواطن الضعف الإقليمية، تُظهر موريتانيا قدرة على الصمود والتزاما بالتحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتعمل موريتانيا بنشاط على تعبئة الموارد المحلية لتعزيز استدامتها المالية وتحقيق أولوياتها في مجال تمويل التنمية. ويشمل ذلك تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز إدارة الضرائب. وتعمل البلاد أيضا على استكشاف خيارات لتنويع مصادر إيرادات الحكومات المحلية، فضلا عن الحكومة المركزية.

٢٦- وكانت الإصلاحات الضريبية في صلب استراتيجية تعبئة الموارد المحلية في موريتانيا. فمنذ عام ٢٠١٢، انتقلت الحكومة من نظام الضريبة الموحدة على الدخل إلى نظام مزدوج يطبّق ضرائب تناسبية على عائدات رأس المال وضريبة تصاعدية على الأجور. وأدت الإصلاحات التي أجريت على ضريبة دخل الشركات إلى توسيع الوعاء الضريبي، بما في ذلك من خلال إلغاء الإعفاءات الممنوحة لشركات التعدين الكبرى واعتماد الإفصاحات الضريبية الإلزامية. وساعدت هذه الإصلاحات في رفع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ (أقل من متوسط البلدان الأفريقية الذي يبلغ ١٦ في المائة).[٣] ومع ذلك، فقد انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف

[٣] African Union and others, *Revenue Statistics in Africa 2024: Facilitation and Trust as Drivers of Voluntary Tax Compliance in Selected African Tax Administrations* (Paris, OECD Publishing, 2024).

إلى ١٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣ بسبب الصدمات الخارجية.[٤]

٢٧- وتؤدي الرقمنة دورا متزايد الأهمية في تحسين تحصيل الإيرادات والشفافية. فقد أطلقت موريتانيا أنظمة للإقرار الضريبي الإلكتروني، وقامت برقمنة العمليات الجمركية، وأطلقت مشروعا لرقمنة المدفوعات على نطاق الحكومة. وترمي هذه المنصات إلى خفض التكاليف الإدارية والحد من الفساد وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص فيها. وتم وضع النموذج التشغيلي للمدفوعات الرقمية ليلائم البنية التحتية والسياق التنظيمي للبلاد، حيث طُرحت بالفعل خارطة طريق لتنفيذها تدريجيا.

٢٨- واعتمدت الحكومة إطارا ماليا متوسط الأجل يستهدف عجزا أوليا غير مرتبط بالصناعات الاستخراجية قدره ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم حاليا اعتماد الميزنة البرنامجية وعقود الأداء مع المؤسسات المملوكة للدولة، إلى جانب قانون جديد بشأن المؤسسات العامة تم تقديمه إلى البرلمان في عام ٢٠٢٤. كما تعكف وزارة المالية على تنفيذ تدابير لتحسين تنفيذ الميزانية، وإدارة الديون، وتخطيط الاستثمار المراعي للمناخ.

٢٩- وتسعى موريتانيا إلى تعبئة المدخرات من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتنفيذ إصلاحات مؤسسية. ويعمل البنك المركزي الموريتاني على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية بواسطة الأجهزة المحمولة والترويج لأدوات التمويل الإسلامي تماشيا مع أعراف البلاد. وتجري حاليا إعادة هيكلة قطاعي المعاشات التقاعدية والتأمين لتوجيه المدخرات طويلة المدى إلى الاستثمار المحلي. ومع ذلك، تبقى مدخرات الأسر قليلة، ولا تزال هناك فجوات في الثقافة المالية، الأمر الذي يتطلب تدابير محددة الهدف للتوعية وحماية المستهلك.

٣٠- ولا يزال تطوير سوق رأس المال الموريتاني في مراحله الأولى. فموريتانيا تفتقر إلى سوق سندات محلية راسخة، لكن الإصلاحات الأخيرة تمهد الطريق لإصدارات مستقبلية. كما تعمل الحكومة على استكشاف أدوات مالية مرتبطة بالمناخ، بما في ذلك مساهمة كربونية جديدة تم إدراجها في قانون المالية لعام ٢٠٢٥، بدءا من ١٠ دولارات لكل طن من ثاني أكسيد الكربون، وهناك خطط لرفعها إلى ٥٠ دولارا بحلول عام ٢٠٣٠.

٣١- وتعكس استراتيجية تعبئة الموارد المحلية في البلاد نهجا متوازنا يوفق بين ضبط أوضاع المالية العامة وعصرنة المؤسسات والنمو الشامل للجميع. وستكون المساعدة التقنية المستمرة والتعاون الإقليمي ومشاركة القطاع الخاص أمورا ضرورية للحفاظ على زخم الإصلاح والاستفادة من كامل إمكانات البلاد من حيث توليد الإيرادات.

هاء- المغرب

٣٢- لا تزال تعبئة الموارد المحلية حجرَ الزاوية في استراتيجية المغرب المالية التي ترمي إلى تيسير التنمية المستدامة وتحقيق السيادة المالية وضمان القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. ومن خلال مزيج من الإصلاحات الهيكلية والابتكار الرقمي والتحديث المؤسسي، أطلقت الحكومة عدة استراتيجيات رئيسية لتعزيز توليد الإيرادات والقدرة المالية على المدى الطويل.

٣٣- وقد أدت الإصلاحات الضريبية دورا مركزيا في خطة تعبئة الموارد المحلية في البلاد. وبعد سن القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي في عام ٢٠٢١، شرع المغرب في تحديث شامل لقانونه الضريبي. وتهدف هذه التدابير إلى الحد من الاختلالات وتوسيع الوعاء الضريبي من خلال إدماج الاقتصاد غير الرسمي وتحسين الامتثال. ومن خلال ترشيد الإعفاءات

[٤] IMF, *Islamic Republic of Mauritania: Selected Issues*, Country Report, No. 269/24 (Washington, D.C., 2024).

والمواءمة بين الإجراءات، لم يقتصر المغرب على زيادة إيراداته الضريبية، التي قدرت بنحو ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤،[٥] بل عزز أيضا الإنصاف الضريبي والقدرة التنافسية الاقتصادية. ويعزى الأداء القوي للإيرادات الضريبية في المغرب إلى عدة عوامل، منها الإصلاحات الرقمية، ووعاء ضريبي أوسع، وجهود أقوى لمكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي.

٣٤- وأصبحت الرقمنة طريقة قوية لتعزيز الامتثال الضريبي وكفاءة القطاع العام. فقد أطلقت الحكومة منصات إلكترونية تُيسِّر الإقرار الضريبي والدفع الإلكترونيين للأفراد والشركات. وتمت لحد الآن رقمنة أكثر من ٥٤٧ خدمة إدارية، وهناك خطط لتحقيق التغطية الكاملة بحلول عام ٢٠٣٠. ويجري توسيع نطاق أدوات مثل الفوترة الإلكترونية ونظم دفع الضرائب بالأجهزة المحمولة لتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجار غير الرسميين، وهو ما يساعد على خفض تكاليف المعاملات، وتقليل مخاطر الفساد إلى أدنى حد ممكن، وزيادة الوضوح داخل النظام الضريبي.

٣٥- كما اكتسبت الإصلاحات التي أُدخلت على إدارة المالية العامة زخما. فالمغرب يدير حاليا أنظمة معلومات متكاملة لإدارة المالية ويقوم بتنفيذ أطرِ ميزنةٍ قائمة على الأداء لتحسين كفاءة الإنفاق. وتتعقب منصاتٌ مثل 'مرصد آجال الأداء' تأخير الشركات المملوكة للدولة في الدفع وتعزز شفافية الصفقات العمومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تحسين تنفيذ الميزانية، وتقليص التسربات، وتعزيز مصداقية الحوكمة المالية.

٣٦- ولتعزيز المدخرات المحلية والشمول المالي، لدى المغرب سياسات متقدمة تستهدف الأسر والمؤسسات الاستثمارية على حد سواء. فقد مكَّن تنفيذ برامج محو الأمية المالية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية بالأجهزة المحمولة وتعزيز التمويل متناهي الصغر من توسيع نطاق الوصول إلى أدوات الادخار الرسمية، لا سيما لدى سكان الأرياف والفئات التي تعاني من قلة الخدمات. وفي الوقت ذاته، يجري إصلاحُ قطاعَيْ المعاشات التقاعدية والتأمين لتعبئة رأس المال على المدى الطويل، وهو ما يوفر مصدرا أكثر استقرارا لتمويل الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك تمويل مشاريع البنية التحتية ودعم المؤسسات الصغيرة.

٣٧- وقد خطا المغرب خطوات كبيرة نحو ترسيخ أكثر لأسواق رأس المال. فقد أصدرت البلاد أكثر من ٣٠٠ مليون دولار من السندات الخضراء لدعم مبادرات الطاقة المتجددة والنقل المستدام.[٦] وأطلقت المؤسسات المالية منتجات مرتبطة بالأهداف البيئية والاجتماعية وأهداف الحوكمة، ووضعت الهيئات التنظيمية مبادئ توجيهية لممارسات الاستثمار المسؤولة. ويعمل 'صندوق محمد السادس للاستثمار' بمثابة محفِّز لتوجيه رأس المال الخاص نحو قطاعات استراتيجية مثل الابتكار والزراعة والقدرة على مواجهة تغير المناخ. وبتعزيز الوصول إلى أسواق السندات وأصول صناديق المعاشات التقاعدية، يعمل المغرب على تقليل اعتماده على الديون الخارجية قصيرة الأجل وبناء نظام مالي قوي يرتكز على رأس المال المحلي.

٣٨- وتعكس هذه الاستراتيجيات التزام البلاد ببناء اقتصاد مستدام وقادر على الصمود من خلال نهج متطور وشامل للجميع واستشرافي لتعبئة الموارد المحلية.

واو- السودان

٣٩- تعاني جهود تعبئة الموارد المحلية في السودان من قيود شديدة بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي طال أمده،

---

(٥) Badr Elhamzaoui, "Recettes fiscales : le vrai poids de l'impôt en 2024" (Tax revenue: the real tax burden in 2024), Médias24, 20 June 2025.

(٦) Amundi Asset Management and International Finance Corporation, "Emerging market green bonds report 2021: riding the green wave", World Bank, 2022.

والنزاعِ المسلح الذي تعيشه البلاد، وهشاشتِها الاقتصادية. فقد دمرت الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قدرةَ البلاد الإنتاجية، وأدت إلى نزوح أكثر من ١٢ مليون شخص[٧] وتسببت في أكبر انكماش للناتج المحلي الإجمالي في تاريخ السودان، حيث قُدر بنحو ٣٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣.[٨] ورغم هذه التحديات، فقد وضعت الحكومة الانتقالية (بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١) والشركاء الإنمائيون أساسا مُهمًّا لإصلاح المالية العامة والتعافي المؤسسي.

٤٠- ولا تزال الإصلاحات الضريبية تمثل أولوية حاسمة في السودان. فقبل الحرب، كانت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٥ و٦ في المائة،[٩] أي أقل بكثير من المتوسط الأفريقي (١٦ في المائة). ويعاني نظام الضرائب في البلاد من ضيق الشرائح الضريبية وكثرة الإعفاءات وضعف الإنفاذ. فعلى سبيل المثال، يُعفى ٨٥ في المائة من الموظفين العموميين من ضريبة الدخل الشخصي، ولا تساهم الزراعة (التي تمثل ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بأي إيرادات من الضريبة على الشركات.[١٠]

٤١- وتبرُز الرقمنة كأداة إصلاح استراتيجية. وبمساعدةٍ تقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدأ السودان في تنفيذ الإقرار الضريبي الإلكتروني وتزويد الجمارك بأنظمة التشغيل الآلي واستخدام أنظمة تحديد الهوية الرقمية. وتهدف هذه الأدوات إلى تحسين الامتثال والحد من الفساد وتوسيع الوعاء الضريبي. ومع ذلك، لا تزال البنية التحتية الرقمية محدودة والقدرة المؤسسية مفككة بسبب الانقسامات السياسية وضعف الحوكمة.

٤٢- ونفذ السودان برنامجا، يشرف عليه موظفون بدعم من صندوق النقد الدولي، لاستعادة القدرة على تحمل الديون وتسوية المتأخرات تجاه الدائنين الدوليين. وتعمل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي على تحسين تنفيذ الميزانية، وتوحيد ممارسات أسعار الصرف، وتعزيز شفافية المالية العامة.

٤٣- ويتسبب عدمُ استقرار الاقتصاد الكلي والتضخمُ المفرط وتدني الثقة في المؤسسات المالية في عرقلة تعبئة المدخرات. فالقطاع المصرفي في البلاد يعاني من نقص رأس المال، كما تبقى منتجات الادخار القائمة على الفائدة محدودة بسبب القيود القانونية والدينية. وتعمل الحكومة حاليا على استكشاف أدوات التمويل الإسلامي وحلول الخدمات المصرفية باستخدام الأجهزة المحمولة لتوسيع نطاق الوصول إلى المدخرات، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالصراعات.

٤٤- ويبقى تطوير سوق رأس المال شبه منعدم في السودان. فالسودان يفتقر إلى سوق سندات محلية حقيقية، ولم تتم بعدُ الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية للاستثمار على المدى الطويل. كما أن ديون البلاد لا يمكن تحملها. ففي عام ٢٠٢٤، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن دين السودان الخارجي بلغ ٢٧٢ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي.[١١]

٤٥- ويجب على استراتيجية البلاد لتعبئة الموارد المحلية أن توازن بين الاستقرار الفوري والتحول على المدى الطويل. فاستعادة السلم والاستقرار السياسي شرط أساسي للتعافي المالي. وبمجرد تحقيق هذا الشرط، يمكن للسودان البناء على

---

(٧) World Bank, *Sudan Economic Update: The Economic and Social Consequences of the Conflict - Charting a Path to Recovery* (Washington, D.C., 2025).

(٨) African Development Bank, "Making Sudan's capital work better for its development", Country Focus Report 2025 Sudan.

(٩) ECA, "Support from the Economic Commission for Africa for increasing tax revenues in the Sudan", 2025.

(١٠) IMF, "Revenue mobilization", in *Sudan: Selected Issues*, Country Report, No. 73/20 (Washington, D.C., 2020).

(١١) Statistical appendix to *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia - Charting a Path through the Haze* (Washington, D.C., 2025). Available at www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2025/04/24/ regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-april-2025.

مخططات الإصلاح الحالية لتحديث نظامه الضريبي، ورقمنة المالية العامة، وتعبئة المدخرات المحلية. وسيكون من الضروري استمرار الدعم الدولي وتخفيف عبء الديون وبناء القدرات المؤسسية، لإطلاق العنان لإمكانات البلاد من حيث تحقيق الإيرادات وإرساء الأساس للتنمية الشاملة.

زاي- تونس

٤٦- تسعى تونس بنشاط إلى إجراء إصلاحات لتعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. ورغم التحولات السياسية والمصاعب الاقتصادية، فقد أحرزت البلاد تقدما ملحوظا في تحديث نظامها الضريبي ورقمنة عمليات المالية العامة وإرساء الأساس لتطوير سوق رأس المال. وتحقق تونس عائدات ضريبية بنسبة أعلى مقارنة بمعظم نظيراتها حول العالم.[١٢] ففي عام ٢٠٢٤، بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس حوالي ٢٥,١ في المائة.[١٣] وفي العام نفسه، انخفض عجز الميزانية إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية ونظامٍ ضريبي أكثر كفاءة.[١٤]

٤٧- وتشكل الإصلاحات الضريبية ركيزة أساسية في استراتيجية البلاد المالية. وعملت الحكومة على توسيع الوعاء الضريبي عن طريق الحد من المعاملة التفضيلية والإعفاءات، خاصة تلك التي كانت في نظام الحوافز القديم. ووُضع نظام ضريبي مبسط للمؤسسات الصغيرة، ويتم حاليا بذل جهود لإدماج القطاع غير الرسمي من خلال فرض ضريبة جزافية وتحسين الإنفاذ. وتعمل وزارة المالية على مواءمة السياسة الضريبية المستقبلية مع خطتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، حتى تتماشى أدوات المالية العامة مع الأولويات الوطنية وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

٤٨- وبرزت الرقمنة كعاملٍ تمكينٍ حاسم في عصرنة القطاع المالي. فقد أطلقت تونس أنظمة للإقرار الضريبي الإلكتروني والدفع بواسطة الأجهزة المحمولة لتحسين الامتثال وتخفيف الأعباء الإدارية. ويتم توسيع نطاق هذه المنصات لتشمل مجموعة أوسع من دافعي الضرائب، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الفاعلة غير الرسمية. كما تستثمر الحكومة في نظم المشتريات الرقمية وتتبع الإنفاق لتعزيز الشفافية والحد من التسربات.

٤٩- وركزت الإصلاحات التي أدخلت على إدارة المالية العامة على زيادة شفافية الميزانية وكفاءة النفقات والقدرة على تحمل الديون. واعتمدت تونس قانونا إطاريا للميزانية، وتقوم حاليا بتفعيل الميزنة القائمة على الأداء في جميع الوزارات. كما يجري إنشاء وكالة وطنية تابعة للخزينة العامة من أجل إدارة الديون على المستوى المركزي وتحسين الاستشراف المالي. وتعمل الحكومة أيضا على نشر البيانات المالية المدققة للمؤسسات المملوكة للدولة وتنفيذِ إصلاحات إدارية لتقليل الالتزامات الطارئة وتحسين تقديم الخدمات.

٥٠- وتشكل تعبئة المدخرات أولوية أخرى يجري تنفيذها، خاصة من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتعبئة المدخرات المؤسسية. ويتضمن برنامج البلاد لعصرنة القطاع المالي مبادرات لتوسيع نطاق الوصول إلى منتجات الادخار من خلال الخدمات المصرفية التي تستخدم الأجهزة المحمولة والتمويل متناهي الصغر والتعاونيات. ويجري حاليا وضع إصلاحات لقطاعي المعاشات التقاعدية والتأمين بهدف توجيه المدخرات على المدى الطويل إلى استثمارات منتجة. ومع ذلك، لا تزال

---

(١٢) World Bank, Tunisia economic monitor: equity and efficiency of Tunisia tax system", 2024.

(١٣) Tunisia, Ministry of Finance, "Synthèse des résultats des finances publiques (budget de l'État)" (Summary of public finance results (State budget)), 2019.

(١٤) Tunisia, Ministry of Finance, "Provisional State budget's achievement: end December 2024"; Webmanagercenter, "Budget 2024 : baisse de 6% du déficit public en Tunisie grâce à la hausse des recettes fiscales" (2024 budget: public deficit in Tunisia reduced by 6 per cent as a result of increased tax revenue), 21 May 2025.

مدخرات الأسر قليلة والثقة في المؤسسات المالية هشة، وهو ما يتطلب جهودا متواصلة في محو الأمية المالية وحماية المستهلك.

٥١- وتحقق تونس تقدما تدريجيا في تطوير سوق رأس المال. فقد أصدرت هيئة السوق المالية مبادئ توجيهية بشأن السندات الخضراء والاجتماعية والاستدامة، وتستعد بورصة تونس لإصدار سندات خضراء في المستقبل. ومع أن الحكومة لمَّا تَستفدْ بعدُ من أسواق السندات الخضراء، فإنه يجري وضع الأساس التقني لدعم الأدوات المستقبلية. وتعكف البلاد أيضا على استكشاف أساليب لترسيخ أسواق السندات المحلية أكثر وجذب المستثمرين المؤسسيين، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين، لتمويل مشاريع البنية التحتية والتكيف مع المناخ.

٥٢- وتعكس هذه الاستراتيجيات التزام الدولة ببناء هيكل مالي أكثر قدرة على الصمود وأشمل للجميع. وإذا كان لا بد لتونس أن تستفيد من كامل إمكاناتها في تعبئة الموارد المحلية، فإنه من الضرورة بمكان مواصلة الإصلاحات بالزخم نفسه، إلى جانب الاستقرار السياسي ومشاركة القطاع الخاص.

حاء – التحديات والفرص أمام تعزيز تعبئة الموارد المحلية في شمال أفريقيا

٥٣- تواجه بلدان شمال أفريقيا مجموعة معقدة من التحديات التي تحد من قدرتها على توليد إيرادات محلية كافية لتمويل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وتنبع هذه التحديات من القيود الهيكلية وضعف القدرة المؤسسية والبيئات السياسية الهشة التي تقوض كفاءة النظام الضريبي وفعالية الحوكمة المالية.

٥٤- ويشكّل انتشار الاقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع أحد أبرز العقبات المشتركة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ففي العديد من بلدان شمال أفريقيا، تمثل العمالة غير الرسمية أكثر من نصف نشاط العمل، وهو ما يجعل تتبع المعاملات الاقتصادية وفرض ضرائب عليها أمرا صعبا على الحكومات. وغالبا ما تعمل الشركات غير الرسمية خارج النظم القانونية والتنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات التسجيل الضريبي، وضعف الامتثال ومحدودية الإيرادات من ضرائب الدخل على الأفراد والشركات. وتواجه السلطات الضريبية قيودا إضافية بسبب النظم القديمة وقواعد البيانات المجزأة والعمليات الإدارية اليدوية. وفي غياب أدوات رقمية كافية أو قدرات تحليل البيانات، تعاني هذه المؤسسات قي سبيل إجراء عمليات تدقيق قائمة على المخاطر أو لفرض الامتثال بشكل فعال.

٥٥- ولا تزال الضرائب المنخفضة نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي قضية ملحة. فبلدان مثل مصر وليبيا وموريتانيا والسودان تُحصِّل أقل من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الضرائب،[١٥] وهو أقل بكثير من المعايير الدولية وغير كاف لتمويل الخدمات العامة الأساسية. وتعتمد بلدان كثيرة بشكل كبير على الضرائب التجارية وريع الموارد، وهو ما يؤدي إلى تقلبات في تدفقات الإيرادات ويعرّضها للصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التهرب الضريبي والتهريب وسوء التسعير في الصناعات الاستخراجية، تستنزف المليارات من الإيرادات المحتملة من الموارد المحلية. ويؤدي ضعف إنفاذ قواعد التسعير التحويلي وقلة الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية إلى تفاقم هذه الخسارة.

٥٦- ويعد الشمول المالي المحدود تحديا آخر واسع الانتشار. فرغم ما تحقق من تقدم في هذا المجال، لا تزال هناك صعوبات كبيرة، كما أن أوجه التفاوت بين بلدان شمال أفريقيا وداخلها تجعل ضمان الشمول المالي للجميع في المنطقة دون الإقليمية أمرا صعبا. وفي جميع أنحاء شمال أفريقيا، لا تزال فئات كبيرة من السكان، لا سيما الأسر الريفية والنساء والعاملين في القطاع غير الرسمي، خارجَ النظام المالي الرسمي. ثم إن محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية ومنتجات الادخار تقيِّد قدرة الأفراد والمؤسسات على مُراكمة رأس المال والمساهمة في الاستثمار الوطني. ويقيد ذلك أيضا الجهود المبذولة لتطوير أسواق

[١٥] African Union and others, *Revenue Statistics in Africa 2024.*

السندات المحلية أو تعبئة المدخرات المؤسسية على المدى الطويل من المعاشات التقاعدية وخطط التأمين.

٥٧- وستتطلب مواجهة تلك التحديات نهجا شاملا. وتنطوي أهم الأولويات على رقمنة ادارة الضرائب، وإضفاء الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وتقليص الإعفاءات الضريبية، والاستثمار في نظم إدارة المالية العامة التي تعزز شفافية الميزانيات وتَتبُّع الإنفاق. ويجب توسيع نطاق مبادرات الشمول المالي وتطوير أسواق رأس المال لتعبئة المدخرات واجتذاب الاستثمارات المحلية. وبالنسبة لبلدان مثل السودان، لا بد من استعادة الاستقرار السياسي وإعادة بناء الثقة المؤسسية لتبدأ الإصلاحات الهيكلية في إعطاء ثمارها.

٥٨- ويمكن للتمويل المناخي أن يُحدث فارقا جذريا في قدرة بلدان شمال أفريقيا على تعزيز تعبئة الموارد المحلية. فالتمويل المناخي يتيح للحكومات إمكانية الحصول على التمويل الدولي والمساعدة التقنية، وهو ما يمكِّنها من تحسين أطرها المالية والمؤسسية. ويمكن للتمويل المناخي أيضا أن يدعم وضع نظم تسعير الكربون والضرائب البيئية، وهو ما يساعد الحكومات على توليد الدخل من المبادرات البيئية مع تشجيع السلوك المراعي للبيئة.

٥٩- وتبلغ احتياجات موريتانيا من التمويل المناخي ٥٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي،[١٦] وهو ما يتطلب اتباع نُهج ابتكارية مثل الضرائب البيئية وأسواق الكربون لتعبئة الموارد. ويمكن للسودان، الذي تبلغ احتياجاته ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي،[١٧] أن يستفيد من المبادرات والإصلاحات الزراعية المراعية للاعتبارات المناخية، والتي من شأنها أن تعزز قدرته على الصمود المالي. ويمكن لمصر والمغرب، ولدى كليهما احتياجات أقل نسبيا في مجال التمويل المناخي، الاستفادة من الفرص التي تتيحها الطاقات المتجددة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين الأوضاع المالية المحلية.

٦٠- ويمكن للرقمنة أن تحدث ثورة في الطريقة التي تعمل بها بها بلدان شمال أفريقيا لتعبئة مواردها المحلية من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والشمول في نظم المالية العامة. كما يمكن أن تساعد تحليلاتُ البيانات المتقدمةُ والذكاءُ الاصطناعي في كشف التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال العام. وفي ما يخص الاقتصادات غير الرسمية الكبيرة الموجودة في شمال أفريقيا، يمكن لمنصات الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة أن توفر حلا فعالا من خلال تبسيط العمليات الضريبية وتشجيع مشاركة المجتمعات النائية وتلك التي تعاني من نقص الخدمات.

٦١- ويمكن لمنصات الشراء الإلكتروني وعمليات التدقيق الرقمية أن تقلل من التسربات والفساد، بينما تسمح أدوات الميزنة الرقمية بالاستشراف والتخطيط الماليين بصورة أكثر دقة. ويمكن الاستفادة من الأدوات الرقمية القوية لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، حيث تستطيع الحكومات من خلالها مراقبة المعاملات عبر الحدود بشكل أكثر فعالية والتعاون على الصعيد الإقليمي للحد من غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

٦٢- ويمكن لحكومات شمال أفريقيا أن تطلق العنان لإمكانات أكبر في مجال الإيرادات غير الضريبية من خلال مواءمة الأدوات مع أصولها وهياكلها الإدارية التي تتفرد بها. ويتوقف ذلك على تكييف الأدوات المدرّة للإيرادات مع الأصول الاقتصادية وأطر الحوكمة المميّزة لكل بلد. ولا يمكن لنموذج واحد أن يناسب الجميع في منطقة تتسم بتنوع في الموارد وتباين في القدرات المؤسسية والنظم الإدارية.

٦٣- ويمكن للدول الغنية بالموارد مثل الجزائر وموريتانيا التركيز على الأتاوات التي تُجبى من أنشطة التعدين والمحروقات. فقد

---

[١٦] Sandra Guzmán and others, "The state of climate finance in Africa: climate finance needs of African countries", Climate Policy Initiative, 2022.

[١٧] المرجع نفسه.

نجحت موريتانيا في الاستفادة من تراخيص الصيد وأتاوات خام الحديد، وفي مواءمة أدواتها المدرة للإيرادات مع ثروتها البحرية والمعدنية. وعلى العكس من ذلك، قد تعتمد بلدان تعاني من ندرة الموارد مثل المغرب وتونس بشكل أكبر على الرسوم الإدارية وأرباح المؤسسات المملوكة للدولة والرسوم المتصلة بالسياحة. فالمغرب، على سبيل المثال، يُحصِّل دخلا غير ضريبي كبيرا من رسوم زيارة المواقع الثقافية ورسوم الخدمات العامة، وهو ما يعكس قوة قطاعه السياحي والتقدم النسبي لبنيته التحتية الإدارية.

٦٤- ويعد التعاون في ما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات وسيلتين قويتين لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال توطيد التعلم من الأقران والتبادل التقني والتنمية المؤسسية. ومن شأن التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة في ما بين بلدان الجنوب تعزيز هذه الجهود، الأمر الذي يسمح للأقران بتبادل الدروس وتجميع الموارد عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، يستند قانون الضرائب في كل من مصر وليبيا والسودان إلى المصدر نفسه. فمنذ عام ٢٠٢٠، شاركت مصلحة الضرائب المصرية السلطات في كل من ليبيا والسودان خبرتها في تحديث النظام الضريبي وتطويره. وساعد هذا الدعمُ السودانَ على توليد الدخل من خلال اقتطاع الضريبة من المنبع، ووضع إقرار ضريبي سنوي للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية. كما ساعد هذا الدعمُ ليبيا على إنشاء مراكز لإدارة مدفوعات كبار دافعي الضرائب وإعادة هيكلة مصلحة الضرائب الليبية.

٦٥- ويكتسي بناء القدرات، هو الآخر، أهمية حيوية. فمن خلاله، تكتسب الحكومات المهارات اللازمة لتحسين إدارة الضرائب، وتوسيع مصادر الإيرادات، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وهو ما يوفر أساسا للحكومات لتعزز نُظُمها المالية وتزيد من إيراداتها على نحو مستدام.

٦٦- ويتمثل أحد أهم محاور بناء القدرات في تحسين إدارة الضرائب. ويستلزم ذلك تدريب مسؤولي الضرائب على إجراءات الامتثال وتدقيق الحسابات وعلى سُبل تعزيز الأطر القانونية لسد الثغرات.

٦٧- وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، حيث تستنزف مليارات الدولارات من الموارد العامة المحتملة كل عام. ويمكن أن تساعد مبادرات بناء القدرات التي تركز على تعزيز إنفاذ اللوائح الجمركية والضريبية وتعزيز قدرات تحليل البيانات وتحسين التعاون عبر الحدود في التصدي لهذا التحدي.

ثالثا- الدورة الأربعون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

ألف- الأهداف

٦٨- يتمثل الهدف الرئيسي للدورة في إتاحة منبر للتعلم من الأقران بين كبار المسؤولين والخبراء للتداول وصياغة توصيات سياسية قابلة للتنفيذ من شأنها أن تساعد بلدان شمال أفريقيا على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٦٩- وسيناقش المشاركون أيضا النتائج المحققة وبرنامج العمل المستقبلي للمكتب دون الإقليمي، وسيستعرضون حالةَ المنطقة دون الإقليمية الاقتصادية وآفاقَها، ويحددون الإجراءات اللازمة حيثما كانت ذات صلة بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا، وذلك لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء- النتائج المتوقعة

٧٠- من المتوقع أن يقوم المشاركون في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا بما يلي:

(أ) تقييم ومناقشة الوضع الحالي وما تحقق من تقدم في تعبئة الموارد المحلية في جميع أنحاء بلدان شمال أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على دور الابتكار والتحول الرقمي والتكنولوجيا في تعزيز تعبئة الموارد المحلية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

(ب) تحديد تدابير سياساتية استراتيجية واستجابات محددة الأهداف من شأنها تعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية وتسريع التنمية المستدامة والشاملة للجميع في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) استعراض التقارير النظامية الصادرة عن المكتب دون الإقليمي، إلى جانب إنجازاته وتدخلاته المقررة، والعمل الذي ستضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستقبلا دعما لأعضائها.

٧١- وسيتم إعداد تقرير عن نتائج الدورة الأربعين لتقديمه إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته لعام ٢٠٢٦.

جيم- التنظيم والتفاصيل العملية

٧٢- ستتخذ الدورة الأربعون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب الإقليمي لشمال أفريقيا شكل جلسات عامة تُعْرَض وتُناقَش خلالها التقارير والورقات التي أعدها المكتب دون الإقليمي. وسيُرسَل مشروع التقرير النهائي إلى المشاركين من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك في غضون شهر واحد من اختتام الدورة.

١- المشاركة

٧٣- المشاركة مفتوحة بصفة خاصة أمام الممثلين رفيعي المستوى للوزارات والإدارات والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعمالة والتجارة والصناعة والزراعة والبيئة.

٧٤- ويمكن أن يشارك بصفة مراقب ممثلون عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى التي تعمل في شمال أفريقيا، وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات البحوث ووكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين.

٢- التاريخ والمكان

٧٥- ستعقد الدورة في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ في الرباط.

٣- لغات العمل

٧٦- ستكون العربية والإنكليزية والفرنسية هي لغات العمل في الاجتماع.

٤- جهات الاتصال

٧٧- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من مسؤولي المكتب دون الإقليمي التالية أسماؤهم:

جهة الاتصال والتنسيق

خالد حسين
رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية
البريد الإلكتروني: hussein44@un.org

اللوجستيات وخدمات الأمانة

آمال القرشي
مساعدة لشؤون المشتريات
البريد الإلكتروني: el-korchi@un.org
نعيمة الصحراوي
مساعدة لشؤون الموظفين، مكتب المدير
البريد الإلكتروني: sahraoui.uneca@un.org
فوزية عسو قدور
مساعدة إدارية
البريد إلكتروني: assouqaddou@un.org
الهاتف (المكتب): ١٣ ٥٦ ٧١ ٥٣٧ (٢١٢+) / ٢٩ ٧٨ ٧١ ٥٣٧ (٢١٢+)